<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">بشرى مهدي صالح</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ. م .د ايمان شاكرمحمد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية واثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٣</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">على الرغم مما توفره تكنولوجيا المعلومات المصرفية من مزايا وفوائد للقطاع المصرفي فإنها تنطوي على العديد من المخاطر والتحديات وتطرح في مواجهة السلطات الإدارية والهيئات الرقابية في الجهاز المصرفي مسائل تنظيمية ورقابية حساسة وتحملها المسؤولية المباشرة عن إجراء تقييمات مستقلة لأنظمتها الرقابية والمعلوماتية وتحديد درجة متانتها وقدرتها على مواجهة المشكلات التي تفرضها التحديات التقنية والتكنولوجية .

وان نجاح السلطات الإدارية والأجهزة الرقابية في تحقيق أهدافها في إدارة المخاطر والتهديدات الرقابية الناتجة عن الأنشطة والعمليات المصرفية الالكترونية يستلزم تطوير وتكييف إجراءات الرقابة وأدواتها لأحكام السيطرة على التهديدات والمخاطر الإضافية التي تفرضها استخدامات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الصناعة المصرفية بسبب خصائص وطبيعة أنشطتها , كما يتطلب توفر مجموعة من الخصائص الأساسية في نظم تقنية المعلومات والاتصالات التي تشكل البنية التحتية للنشاط وأنظمة الرقابة الداخلية .

وتمثل هذه الدراسة شكلا من أشكال الدراسات الاستطلاعية التي تهدف في إطارها التطبيقي إلى اكتشاف الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الخاصة في العراق وتقييم درجة متانة وفاعلية الإجراءات والضوابط الرقابية المصممة في أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية وتحديد مدى توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة مع المتطلبات والإجراءات الرقابية العامة المتعارف عليها , من وجهة نظر العاملين في المصارف العراقية والمدققين الخارجيين في هذه المصارف .</td></tr>
</table>

	كما استهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين مدى توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة مع المتطلبات والإجراءات الرقابية على التطبيقات المحاسبية المتعارف عليها وبعض الخصائص التنظيمية والهيكلية للمصارف في العراق المتمثلة (عمر المصرف, رأس المال, حجم الودائع في المصرف وعدد العاملين في المصرف).

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	حسام علي كاظم			
أسم المشرف	أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	" اثر التسعير والترويج في الودائع المصرفية – بحث ميداني			
السنة	٢٠١٣			
اللغة	العربية			
الخلاصة	التركيز على عنصري التسعير والترويج من عناصر المزيج التسويقي السبعة الخاصة بالخدمات المصرفية لها أثر ايجابي في الودائع المصرفية للمصارف عينة البحث إذ تعمل هذه العناصر كمحفزات للمودعين والتي تؤدي الى تنمية الوعي المصرفي لدى الزبائن من اجل زيادة الودائع المصرفية. إن من أهم أهداف هذا البحث هو قياس اثر التسعير والترويج في الودائع المصرفية في عينة من المصارف العراقية التجارية ، وسعياً لتحقيق ذلك اعتمد الباحث على المناهج البحثية الرصينة تمثلت بالمنهج الوصفي التحليلي ، لترصين المفاهيم التي تناولها البحث ، وكان حجم عينة البحث (45) فرداً وهم الذين يشكلون الإدارة العليا وتمثلوا بـ(رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء المفوضين ومعاونيهم ورؤساء الأقسام) في حين تمثلت الأداة الأولية للبحث (بالاستبانة) التي جرى تصميمها بالاعتماد على عدد من المقاييس العلمية الرصينة والمحكمة ، وبعد أن جرى تكييف هذه المقاييس بما يتناسب مع متطلبات البيئة العراقية. إذ جرى تحليل البيانات التي تم التوصل إليها عبر أداة البحث ، باستعمال عدد من الأدوات الإحصائية عبر برنامج (SPSS.v.19) للوصول الى النتائج المتعلقة بها واستعمال برنامج (Excel.2010) لاستخراج المؤشرات			

	والرسوم البيانية لإجابات عينة البحث

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	دينا طالب كاظم			
أسم المشرف	م. د. عبيد خيون الخفاجي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور المصرف الصناعي العراقي في تطوير القطاع الصناعي بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المختلطة			
السنة	٢٠١٣			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يواجه المصرف الصناعي العراقي تحديات عديدة أثناء قيامه بنشاطه انعكست على مستوى اداءه لتحقيق التنمية الصناعية في العراق ، من خلال توفير الدعم المالي والمعنوي الكافي للقطاع الصناعي. يهدف البحث الى دراسة مدى قدرة المصرف الصناعي العراقي على تنمية وتطوير شركات القطاع الصناعي المختلط من خلال القروض الممنوحة لها . فضلاً عن دراسة السياسات الائتمانية التي ينتهجها المصرف الصناعي العراقي لتمويل شركات القطاع المذكور . وقد استند البحث على فرضية رئيسة هي , يعد دور المصرف الصناعي العراقي محدوداً في تقديم التمويل الاستثماري المطلوب إلى شركات القطاع الصناعي المختلط في العراق. أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي كالأتي :- ـــ ضعف التمويل الحكومي للمصرف الصناعي مما أثر سلباً على نشاطاته في دعم القطاع الصناعي في العراق . ـــ أن دور المصرف الصناعي العراقي في الشركات الصناعية المساهمة محدود إذ بلغ عدد الشركات المساهم بها (٢٧) شركة فقط .			

	ـــ استناداً لدراسة التقارير المالية الصادرة من المصرف الصناعي العراقي , كشف الد أنه لم يتم تمويل القطاع الصناعي المختلط بأية قروض (قصيرة أو متوسطة أو طويلة ا) خلال الفترة من ٢٠٠٧ ـــ ٢٠١٠ .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رحيم عبد محمد			
أسم المشرف	أ.م .د.عبد الامير عبد الحسين			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	اثر أبعاد جودة الخدمة المصرفية في سلوك الزبائن بحث تطبيقي على عينة من زبائن مصارف القطاع الخاص			
السنة	٢٠١٣			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تشهد اسواق الخدمة المصرفية تنافساً شديداً في كسب الزبائن والاحتفاظ بهم من خلال تقديم خدمة مصرفية جيدة للزبائن ، ولتحقيق ذلك تعمل المصارف على تبني تقديم جودة الخدمة المصرفية لبناء علاقة ثقة متبادلة طويلة الامد بين المصرف وزبائنه . ويأتي هذا البحث للتعرف على أسلوب تقديم الخدمة المصرفية وجودتها ودوافع تعامل الزبائن مع المصارف التجارية. ويهدف البحث الى التعرف على الاسباب والابعاد المؤثرة في سلوك الزبائن على اختيار مصرف معين من المصارف التجارية ، وترتيب العناصر ذات الاثر في سلوك الزبائن حسب درجة اهميتها ، والكشف عن اثر متغيرات السلوك النفسي للزبائن على اختيار المصرف الملائم . وقد طبق البحث على عينة عشوائية من الزبائن المتعاملين مع ثلاثة مصارف رئيسة أضافة الى ثلاثة فروع لكل مصرف رئيس للمصارف عينة البحث اذ بلغ حجم عينة البحث (١٢٠) زبون، وتم استخدام الاستبانة اداة للبحث ، وتضمنت (٢٥) فقرة خاصة بمتغيرات ابعاد جودة الخدمة المصرفية و (٢٠) فقرة خاصة بمتغيرات السلوك النفسي للزبائن وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها إن المصارف عينة البحث التي تطبق أسلوب جودة الخدمة المصرفية أذ يحتل فيها بُعد الأمان			

	المرتبة الأولى يليه بُعد الاستجابة ثم بعد الاعتمادية ويليه بُعد الجوانب الملموسة وأخيرا بُعد التعاطف. وان أكثر فقرات بُعد الأمان والثقة تأثيرا على جذب الزبون هي (سمعة المصرف والحفاظ على الخصوصية والسرية في المعاملات). أما بُعد الاستجابة فأن أكثر فقراته تأثيرا على الزبون في التعامل مع المصرف هي (المعاملة الحسنة للزبائن من قبل موظفي المصرف). أما بُعد الجوانب الملموسة فأكثر فقراته تأثيرا على جذب الزبون هي (المظهر الداخلي والخارجي للمصرف). وأخيرا بُعد التعاطف وكانت أكثر فقراته تأثيرا على جذب الزبون هي (أشعار الزبائن بالمودة والاحترام , تسهيلات الحصول على القروض). **وقد كان من توصيات البحث ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف لتصل إلى أو تتجاوز توقعات الزبائن وذلك للمحافظة على زبائن المصرف الحاليين وكسب ولائهم واستقطاب زبائن جدد من خلال تبني جودة الخدمة اسلوب للمنافسة والتميز ، الأمر الذي يعمل على تحسين الوضع التنافسي للمصرف ، وزيادة حصته السوقية من الزبائن ومعدلات أرباحه.** **وأخيراً أوصى الباحث- أن تعمل إدارة المصارف باستمرار على تطوير الملاكات البشرية في تقديم الخدمات ، أذ أن توفير الجودة المتوقعة والعناصر البشرية المدربة تعمل على تحسين أبعاد جودة الخدمة المختلفة ، من خلال سرعة إنجاز المعاملات ، وتقليل الأخطاء من خلال مكننة العمليات الروتينية للمصرف ، وأيضا تساعد في زيادة قدرة موظفي الخدمات المصرفية على سرعة الاستجابة للزبائن وحل المشاكل المختلفة التي تواجههم ،بالإضافة أن الجودة العالية والحديثة تعطي انطباع جيد لدى الزبائن عن الخدمات التي يقدمها المصرف مما يعمل على تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة آلية.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**روعة عماد فاضل**			
أسم المشرف	**المدرس الدكتورة خلود هادي عبود الربيعي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	

عنوان البحث	**بطاقة الأداء المتوازن وسيلة فاعلة لتحقيق الميزة التنافسية وتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة** **(بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية)**
السنة	**٢٠١٣**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**سعى هذا البحث الى تسليط الضوء على انموذج الاداء المتوازن ومدى فاعليته في خلق الميزة التنافسية , ولغرض تحقيق اهداف البحث والتي هي تحديد مدى قدرة المصارف (عينة البحث) في تطبيق انموذج الاداء المتوازن, وتحديد مستوى فاعلية المصارف(عينة البحث) في تحقيق الميزة التنافسية والمساهمة في رفع مستوى جودة الخدمات المصرفية باستعمال نموذج الاداء المتوازن. إذ انطلقت من مشكله مفادها إن ما يشهده العمل المصرفي اليوم من منافسة وعمل دؤوب نحو تقديم خدمات متطورة ترضي رغبات الزبائن وما تعانية المصارف الاهلية من عدم وضع استراتيجية مناسب لها في أعمالها لمواكبة التطور الكبير مما يحتم على المصارف الأهلية أن تدرك حاجتها الى استخدام الاساليب والانظمة الادارية الحديثة في ادارتها لاعمالها ومنها استخدام انموذج (بطاقة) الاداء المتوازن واثره في تحقيق الميزة التنافسية وتقديم خدمات عالية الجودة ترضي الزبون في بيئة العمل المصرفي .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**زهراء ناجي عبيد**			
أسم المشرف	**أ.م. د أحمد محمد فهمي سعيد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**معايير كفاية رأس المال والمخاطرة الائتمانية على وفق مقررات بازل (١و٢) : دراسة حالة**			
السنة	**٢٠١٣**			
اللغة	**العربية**			

الخلاصة	تمثل المصارف التجارية المحور الرئيس في تمويل نشاط الاقتصاد الوطني وتنميته وتطويره، ويمثل رأس المال هامش الامان بالنسبة للمودعين ويعد خط الدفاع الواقي من المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي ، وتعد متطلبات لجنة بازل وقاية ورقابة شمولية لأنشطة المصرف لكل من المودعين والمقترضين والمصرف وهي تدعم الثقة في تعاملات المصرف وتعالج الانشطة عالية المخاطر ،ومن ابرز هذه المتطلبات هي كفاية راس المال التي تهم ادارة المصرف والاجهزة الرقابية والإشرافية المتمثلة بالبنك المركزي وحماية المصارف التي تعاني من ضعف في نشاطها الاقراضي وهو نشاط حيوي مهم مما يعكس ضعف في تنفيذ السياسة الاقراضية. وقد تضمن البحث اربعة فصول ، تناول الفصل الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، وتضمن الفصل الثاني الاطار النظري للبحث ، أما الفصل الثالث فكان الاطار التطبيقي وتناول مبحثين الاول منه تحليل الميزانية العمومية لمصرف الرافدين /الادارة العامة للفترة من(٢٠٠٢-٢٠٠٨)اما الثاني فتضمن محورين كان الاول يناقش تحليل الاوزان الترجيحية للموجودات ذات المخاطر داخل الميزانية اما المحور الثاني فكان يناقش نتائج معايير قياس كفاية راس المال وتناول الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات .لقد توصلت الدراسة الى ان معيار كفاية راس المال لا يمكن تطبيقه حاليا في مصرف الرافدين اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار رأسماله الحالي البالغ (٢٥) مليار دينار وهو راس مال قليل جدا واذا ما طبقنا معادلة كفاية راس المال لنتج لنا ان كفاية راس المال= ٢/١٪تقريبا وهي تقل كثيرا عن النسبة المعيارية المطبقة لدى العراق والبالغة (١٢٪) وان المصرف بحاجة الى دعم موقفه الائتماني بمزيد من الشفافية والافصاح لتحسين درجة تصنيفه بين المصارف ولدى وكالات التصنيف الائتماني. أما التوصيات فقد أوصت الدراسة بتطوير سياسات واجراءات ادارة الاقراض التي تؤدي الى استقرار المصرف وتحمل المسؤولية اتجاه استراتيجيات مخاطر الاقراض ومتابعتها ومراقبتها ضمن معايير مستويات الكفاءة والفاعلية لتعظيم معدلات العوائد المعدلة حسب المخاطر المقبولة .وحث المصرف على قياس كفاية رأس المال من خلال الاوزان الترجيحية للمخاطر وقياسه من خلال معايير قياس كفاية راس المال بهدف التأكد ان المصرف ملتزم بتطبيق هذه المعايير.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	سالم سوادي حمودي
أسم المشرف	د.سهام محمد عبد العزاوي

الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة)				
السنة	٢٠١٣				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يمثل التمويل المصرفي احد الوظائف المهمة التي تقوم بها المصارف سواء كانت حكومية او خاصة من اجل دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم القروض للمشاريع القائمة او التي قيد الانشاء لذا سعى البحث الى معرفة ماهية المشاريع الصغيرة واهمية تمويلها ودور الجهات الممولة في دعم تلك المشاريع والتي تم تناولها في البحث من خلال عينة من المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) والمصارف الخاصة (الشرق الاوسط الخليج الشمال اشور) وعينة من المشاريع الصغيرة المقترضة من هذا المصارف وكذلك عينة من الجهات الساندة المتمثلة بوزارة العمل الشؤون الاجتماعية (برنامج القروض الميسرة) والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات العراقية للكفالات المصرفية				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	سيف نضال كاظم				
أسم المشرف	أ.م.د حسين عاشور جبر العتابي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)				
السنة	٢٠١٣				

اللغة	العربية
الخلاصة	يتناول هذا البحث موضوع فاعلية الأدوات الكمية " غير المباشرة " للسياسة النقدية وقدرتها على التحكم في عرض النقد ذلك الهدف الوسيط والذي من خلاله تحقق السياسة النقدية أهدافها النهائية , وقد تركزت مشكلة البحث بالاتي : ١- إن ضعف السوق المالية وارتفاع السيولة الفائضة التي تتحتفظ بها المصارف في الدول النامية يضعف من قدرة الأدوات الكمية " غير المباشرة " على التحكم في عرض النقد . ٢- إن هنالك اختلافاً واضحاً في مدى شمول مصطلح عرض النقد ومايدخل ضمنه وما لايدخل ومن ثم اختلفت طرائق احتسابه. ٣- إن تطور المؤسسات المالية "النقدية وغير النقدية " وتطور وسائل الدفع يجعل مفهوم عرض النقد متغيراً بين مدة واخرى ولايتوقف عند مفهوم معين. وتبرز أهمية البحث من طبيعة الموضوع الذي يسلط الضوء عليه شارحا بذلك أهم وظائف السياسة النقدية ألا وهي التحكم في حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهذه العملية تمثل جوهر السياسة النقدية . وينطلق البحث من فرضية رئيسة تنص على أن الأدوات الكمية " غير المباشرة " هي وسائل مؤثرة في عرض النقد في ظل التحول نحو اقتصاد السوق, ويتشعب من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات خلاصتها انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقد والأدوات الكمية " غير المباشرة " والمتمثلة بما يلي : (متطلبات الاحتياطي القانوني " الالزامي ", عمليات السوق المفتوحة

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	علي عبد الواحد			
أسم المشرف	أ.د.سعد علي حمود			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تقييم اداء المؤسسة المصرفية باستخدام مدحل القياس الكمي والنوعي بحث تطبيقي في مصرف الرافدين			

السنة	**٢٠١٣**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**لقد تعاظمت المخاطر المصرفية وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي، وتنامي استعمال أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، وبصورة عامة قد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية في القرن العشرين بعدم الاستقرار بسبب الكثير من الأزمات، فانعكست آثارها على العمل المصرفي، مما يتطلب الوقوف على مستوى الأداء المصرفي، وذلك عن طريق استخدام المداخل المتعددة في القياس ومن ابرز المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي هي ما تعرف بمقابير (CAMELS)، وتكاد تكون مطبقة في اغلب بلدان العالم ومن ضمنها العراق إذ إن البنك المركزي العراقي يطبقها على المصارف العراقية الخاصة العاملة في العراق من دون أن يقيم المصارف العراقية الحكومية ومن ضمنها مصرف الرافدين. ومن هذا المنطلق البثقت مشكلة البحث في عدم إخضاع المصارف العراقية الحكومية إلى عملية تقييم أدائها على وفق معايير .(CAMELS)، وقد تم اختيار مصرف الرافدين كعينة بحث، ويعد من أقدم وأكبر المصارف العراقية الحكومية، ولم يتم الاقتصار على مدخل معايير (CAMELS) في تقييم أداء المصرف عينة البحث، وانما تم استخدام مدخلين الأول يتمثل بمعايير (CAMELS) كمدخل كمي. أما الثاني فيتضمن معايير التقييم الذاتي والتحول المؤسى كمدخل نوعي، ومن خلال هذين المدخلين سيتم التوصل إلى التقييم النهائي للمصرف عينة البحث**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**علي حسين نوري**			
أسم المشرف	**أ.م.د. حسين عاشور العتابي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**"أثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد أسعار أسهم المصارف"** **بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية**			
السنة	**٢٠١٣**			

اللغة	العربية
الخلاصة	**يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بمثابة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال والمؤسسات المالية والمحللون الماليون وغيرهم من عمل دراساتهم واستنتاجاتهم للحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية صنع القرار ومن بينها القرارات المتعلقة بالاسهم.** **لذلك فلقد سعى البحث الحالي الى اثبات اثر التحليل المالي للقوائم المصرفية في تحديد سعر سهم المصرف، للمدة من عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٢، لعينة من المصارف التجارية العراقية اختيرت باسلوب العينة العمدية وعلى اساس توفيرها للقوائم المالية الفصلية وذلك من خلال انتخاب مجموعة من المؤشرات التي توفرها القوائم المالية المصرفية وهي (نسبة الملكية ونسبة التداول وعائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية وصافي التدفق النقدي) لقياس قدرة هذه المؤشرات في تحديد سعر سهم المصرف .** **واستند البحث الى فرضيتين رئيسيتين والتين تم اثباتهما باستخدام المنهج الكمي القياسي وهما :** ***١ . توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي للقوائم المصرفية واسعار اسهم المصارف.*** ***٢ . ان التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية يؤثر في تحديد سعر سهم المصرف.*** **وتوصل البحث الى بناء أنموذج (FSA) للتنبؤ بسعر سهم المصرف بالاعتماد على البيانات المستقاة من القوائم المالية المصرفية ولقد تم اختبار الأنموذج على البيانات المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار واثبيت قدرة على التنبؤ وصلت الى (٧١٪) كمعدل خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١.** **اما اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فهو ان سعر سهم المصرف مرتبط بعلاقة قوية مع التحليل المالي للقوائم المصرفية لكل من مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠,٩٥) ولمصرف الخليج التجاري (٠,٩٣)، كما ان التحليل المالي للقوائم المصرفية له اثر في تحديد سعر سهم المصرف لكل من مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار تحدد بنسبة (٩٠٪) ولمصرف الخليج التجاري تحدد بنسبة (٨٦٪) ونتيجة لذلك فقد كانت اهم توصيات البحث بضرورة اعتماد تحليل القوائم المصرفية كوسيلة لتقييم اسعار اسهم المصارف.**

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	محمد خميس

أسم المشرف	أ.م.د.صلاح صاحب شاكر البغدادي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ √ ماجستير | دكتوراه
عنوان البحث	دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)
السنة	٢٠١٣
اللغة	العربية
الخلاصة	تمثل الرقابة المصرفية أحدى الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي ، من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي ، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وغيرها من الأهداف، ولكي يحقق البنك المركزي العراقي الرقابة المصرفية الفاعلة على المصارف ، فلابد من وجود وعي رقابي مصرفي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها ، وكذلك دور المهتمين بالرقابة المصرفية في تعزيز هذا الوعي . لذا سعى البحث إلى معرفة الدور الذي يقوم به البنك المركزي من خلال الرقابة الإشرافية في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية، من خلال عرض وتحليل الإطار القانوني للرقابة المصرفية والوعي الرقابي المصرفي ، وكذلك تحليل أراء عينة من المجتمعات المختلفة والتي تمثل أطراف العملية الرقابية، ومن خلال قياس الوعي الرقابي المصرفي لهذه الأطراف .. عليه بني البحث على فرضية أساسية مفادها أن تعزيز الوعي الرقاني المصرفي من قبل الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها والمهتمين بها)

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	محمد خلف محمد الدليمي			
أسم المشرف	أ.م.د. حسين عاشور العتابي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تمويل واستثمار المصرف الإسلامي والأزمة المالية تحليل بعض المؤشرات			
السنة	٢٠١٣			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تواجه المصارف الإسلامية عموما والعراقية بوجه خاص تحديا كبيرا يتمثل بالع المالية , حيث أخذ الانفتاح المالي سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الد أبعادا وآثارا متعددة شملت كل النظم المالية والاقتصادية على مستوى العالم كله ، و مشكلة البحث في تبيان إن عمليات التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي في ظل ا المالية تواجه بعض التحديات والمشكلات مما يؤدي إلى إعاقة عملها , ويحد من فاع في الصمود والمنافسة بما يدعم استمرارها ونموها . لذا هدف البحث للتعرف على الأزمة المالية على المصرف الإسلامي وكيف نجا منها , وتسليط الضوء على م العوامل التي أسهمت في نشوء الأزمة المالية , فضلاً عن الوقوف على المشاكل والتح التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في العراق ومعرفة أسبابها وإيجاد الحلول المنا ووضع المعالجات لتلافي وقوع مثل هذه المشكلات والتغلب عليها . ومن أهم الاستنتا التي توصل إليها البحث هي كالآتي : هناك ضعف في المجال الاستثماري وتدني استخدام الصيغ الاستثمارية ، مما أدى إل عدد المشاريع الإنتاجية المدعومة من قبل المصارف التي من شأنها أن تحافظ على مس عوائد المصرف في المدى المتوسط والطويل ، وهذا ما أدى إلى إضعاف المصرف الإس في مواجهة الأزمات المالية. وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فقد أسفر البحث عن مجموعة توصيات أهمها : إن تحقق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات المالية يتطلب من المؤسسات والمص الإسلامية تحمل مسؤولياتها إزاء تلك الأزمات ، من خلال إتباع الأساليب الفنية والإدار لإدارة المخاطر بدلا" من اللجوء إلى الإجراءات المقيدة كالحد من التوسع في عمليات الاستثمار والتمويل أو الدخول في مشاريع جديدة ، إذ يساعد ذلك على سرعة تأثير الأز على اقتصاد البلد .			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	هند فاضل				
أسم المشرف	أ. م. د. حسين عاشور العتابي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	إعادة هندسة عمليات تقديم الخدمة المصرفية بحث تطبيقي في مديرية البريد والتوفير العراقي				
السنة	٢٠١٣				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تهدف هذه الدراسة الى التغيير الجذري للخدمات المصرفية في مؤسسة البريد وذلك باعتماد إعادة هندستها، وتبرز اهميتها في التغيير الذي تسعى اليه مديرية البريد والتوفير العراقي لكن هذا التغيير غالباً ما يكون عبارة عن تحسين مستمر دون احداث قفزة نوعية لكل من البريد والمواطنين. ولكي يتم تسهيل التعاملات المالية من خلال البريد باستخدام الخدمات المصرفية البريدية بغية تحسين النمو الاجتماعي والاقتصادي، تقوم الدراسة باقتراح انسب الطرق لزيادة العائد المتوقع عن الحالي من خلال اعتماد الرؤية الاستراتيجية للبلد وبمساندة البنك المركزي. كما تدعو الدراسة الى انشاء مصرف متخصص بريدي يسهم في تقليل الفقر ويزيد الوعي المصرفي. وقد اشارت الدراسة الى اهمية مواكبة التطور العالمي المتمثل بالثورة البريدية العالمية ودخول البريد كمنافس قوي وفعال مع المصارف في نحو ٥٧ دولة، وتم ذلك عالمياً بدعم الاتحاد البريدي العالمي، الذي يسعى لشراكة حقيقية واندماج بين كل من المصارف والمؤسسات البريدية، مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات البيئية وما تحكم تلك الدول من قوانين وانظمة وبالإمكان الاستفادة من دعم الاتحاد البريدي العالمي والمشاركة في مؤتمراته الدولية والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في هذا المجال، ولقد استخدمت بعض المؤسسات البريدية الصيرفة الاسلامية لتحقيق عائد اعلى من باقي المصارف وتم اخذ هذه الفكرة كفرضية في البحث باستخدام التحليل المالي ووضع خطط مديرية البريد باستثمار ودائعها في مصارف متخصصة بعين الاعتبار لكنها لم تحقق اي تغيير، وتم اللجوء الى بديل اخر هو الاندماج بالمصرف الاسلامي (النهرين) لكي يكمل احدهما الاخر. الاول بموجوداته من				

	اراضٍ ومبانٍ ومودعين وودائع الا هو مديرية البريد والتوفير والاخر بإدارته وراس ماله ونظامه التأسيسي مع الاخذ بنظر الاعتبار القوانين والانظمة وموافقة كل من مديرية البريد والتوفير والبنك المركزي ووزارة المالية، لتحقيق الاندماج المالي وتأسيس المصرف البريدي الاسلامي.